# الفصل الثالث : قراءة في نظريات التنمية الاقتصادية

## المحاضرة 10

### 1- نظرية النمو المتوازن:

هي فكرة روزينشتين وردان وقدمها الأستاذ نيركسه في صيغة متكاملة اخذت اسم إستراتيجية النمو المتوازن. ينطلق نيركسه في إستراتيجيته من الحلقة المفرغة التي يخلقها ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي مؤكدا أن كبر هذه الحلقة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق والذي لايتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات التي تلبي احتياجات الطلب الاستهلاكي النهائي.

ولنجاح هذه الاستراتيجية يتطلب تزامن جميع الصناعات والمشروعات، لان الاستثمار في كل صناعة أو مشروع معين تخلق سوقا لغيرها من الصناعات أو المشروعات بما توزعه من دخول، الأمر الذي يترتب عليه توسيع حجم السوق وبالتالي خلق حوافز للاستثمار.

ولتوفير المواد التمويلية للبرنامج الاستثماري الضخم في هذه الاستراتيجية يدعو نيركسه إلى الاعتماد على الموارد المحلية في الدرجة الأولى وذلك لعدم ثقته في الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية، لان شروط التبادل فيها ليست لصالح البلدان النامية التي تصدر المواد الأولية.

يرى نيركسه إن الموارد المحلية تتاتى من موارد القطاع الزراعي وذلك بتعبئة المدخرات المحققة في هذا القطاع، وتوجيه فائض العمالة المتواجدة فيه إلى العمل في بناء مرافق الاستثمار الاجتماعي.

_ لايعني النمو المتوازن إن تنمو القطاعات بمعدلات متساوية وان معيار التوازن هو إن ينمو كل قطاع وكل صناعة بمعدل نمو يتلاءم و مرونة طلب الدخل.

_ ليس من الضروري إن يحدث توازن بين الزراعة والصناعة بل المهم إن يتوفر التوازن في عملية النمو الاقتصادي

أما بالنسبة للانتقادات التي وجهت لهذه النظرية فيمكن تلخيصها فيمايلي:

1- إن تنفيذ إستراتيجية النمو المتوازن تنتهي إلى فرض اقتصاد صناعي متكامل حديث على قمة اقتصاد تقليدي راشد، لا يرتبط احدها بالاخر مما يعمق مشكلة الثنائية في اقتصاديات الدول النامية.

2- عدم واقعيتها لعدم توافر موارد ضخمة لتنفيذ برامجها؛

3- عزل الدول النامية من الاقتصاد الدولي بتركيزها على النمو لاجل السوق الحلية؛

4- تفرض إستراتيجية النمو المتوازن إن الدولة تبدا من الصفر وهذا ينفي ما توارد على هذه الدولة في الماضي من قرارات استثمار

إن الاستثمار على جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية التي تتطلب مشروات صغيرة، يترتب عنه إنشاء مشروعات تقل عن الحجم الأمثل من ناحية الكفاءة والإنتاجية افترضت هذه الاستراتيجية مرونة عرض عوامل الإنتاج، إلا إن هذا الفرض غير الصحيح في الدول النامية.

## 4- &نظرية النمو غير المتوازن:

ارتبطت هذه الاستراتيجية بالاقتصادي هيرشمان وان كان قد سبقه بيرو في تقديمه صيغة النمو غير المتوازن تحت اسم نقاط أو مراكز النمو. وتقتضي هذه الاستراتيجية بتركيز الجهود الإنمائية على عدد محدود من القطاعات أو الصناعات التي تتميز بالتفوق على غيرها من القطاعات أو الصناعات في الحصن على القيام بالاستثمار في قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى.

يقول هيرشمان إن التاريخ الاقتصادي لا يعرف امثلة عن النمو المتوازن وانما اتخذ النمو الاقتصادي شكل تقدم ونمو بعض قطاعات الاقتصاد الوطني وقيادتها لعملية النمو وادى نماء هذه القطاعات القائدة إلى تحصين القطاعات الأخرى على النماء، ومن هنا تاتي فكرة القائد لعملية التنمية التنمية الاقتصادية.

ويرى إن لهذا النمو غير المتوازن ميزة كبرى وذلك إن القيد الوارد على عملية النمو هو القدرة على اتخاذ قرارات الاستثمار، والنمو غير المتوازن في الاقتصاد هو الذي يهيئ الظروف التي تؤدي إلى اتخاذ هذه القرارات باعلى كفاءة ممكنة.

وياتي عدم التوازن بسبب الضغوط والخناقات التي من شانها إن تولد قوى تصحيحية، وبناء على ذلك تكون عملية التنمية عبارة عن سلسلة متصلة من اختلالات التوازن التي تبعد بنا دائما عن نقطة التوازن، حيث إن كل اختلال في التوازن يولد قوى تصححه.

ويفسر هيرشمان حدوث هذه السلسلة المتصلة من اختلال التوازن بمفهوم الارتباط المتبادل بين المشروعات والصناعات المختلفة، ومايترتب عن هذا الارتباط من وفرات خارجية من شانها إن تخلق ظروف لمشروعات استثمارية حديدة تأتي لتستفيد من هذه الوفرات، وهذه المشروعات الثانية التي تستحوذ على الوفرات الخارجية التي تخلقها المشروعات السابقة، تخلق بدورها وفرات خارجية جديدة يمكن إن تستفيد منها مشروعات أخرى.

أي أن الاستثمار في الصناعة "أ" يؤدي إلى خلق وفرات تعتبر خارجية بالنسبة لها ولكنها تدفع للاستثمار في الصناعة"ب" ، بينما نمو الصناعة "ب" يؤدي إلى خلق وفرات خارجية بالنسبة اليها ولكن داخلية للصناعة "أ" أو "ج" وهكذا.

المشكل الذي يشار عن الأخذ بهذه الاستراتيجية هو كيفية تحديد الاستثمارات التي تتميز بالتفوق على غيرها من الصناعات أو القطاعات الأخرى.

وتبدو أهمية هذا الاشكال واضحة إن اخذنا بالاعتبار قصور الموارد المتاحة للاستثمار في البلدان النامية.يتولى هيرشمان معالجة هذا المشكل من ناحيتين هما :

**الناحية الأولى**: اختلال التوازن في العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة: من هذه الناحية تتم المفاضلة بين التنمية عن طريق احداث فائض في المقدرة الإنتاجية لمرافق رأس المال الاجتماعي من طرق، سدود، محطات توليد الكهرباء، السكك الحديدية،...الخ، وذلك نظرا للطلب عليها من طرف الأنشطة التي تقم بالإنتاج مباشرة.

وتتم عملية التنمية من خلال إيجاد عجز في خدمات رأس المال الاجتماي ثم الضغط على السلطات لزيادة مقدرة انتاجيتها لان الاستمرار في هذا العجز يعرقل الأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة.

**الناحية الثانية**: اختلال التوازن في نطاق الأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة من هذه الناحية تتم المفاضلة بين الأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة ويعتمد هيرشمان في ذلك على التفرقة بين اثار الدفع إلى الامام وآثار الدفع إلى الخلف .

يقصد باثار الدفع إلى الامام مايترتب على القيام باستثمار من دفعنا إلى الاستثمار في المراحل اللاحقة للإنتاج، أي مايترتب عن قيام الصناعة من الحث على الاستثمار في الصناعات التي تزود هذه الصناعة بمستلزماتها الإنتاجية.

وتقاس هذه الاثار باستخدام جداول المستخدم، المنتج التي تبين إن الصناعات التي تقع في المراحل الوسطى للإنتاج تتميز بارتفاع جملة اثار الدفع إلى الامام والى الخلف بالنسبة اليها.

**الانتقادات الموجهة لهذه النظرية :**

يرى بعض الاقتصاديين إن هذه النظرية تفترض أن عملية التنمية الاقتصادية تجرى بصفة أساسية عن طريق المبادرة الفردية، وبالتالي تفقد هذه الاستراتيجية مغزاها في ظل الأخذ بمبدأ التخطيط الشامل كأسلوب للتنمية الاقتصادية والذي يقوم أساسا على حصر الموارد المتاحة للاستثمار طبقا للأولويات المقررة في الخطة ومن ثم لا مجال في ظل التخطيط لاتخاذ قرارات الاستثمار قبل الاستثمار في مجالات أخرى.